السلام عليكم

كافة الحقوق محفوظة
© 2016 Alinma Bank

مصرف الإنماء
alinma bank
إنماء لنا

800 120 8000
www.alinma.com
alinmabankSA

مصرف الإنماء
alinma bank

عرض عن الصكوك

تجربة أمانة الهيئة الشرعية

2007م - 2016م

كافة الحقوق محفوظة
© 2016 Alinma Bank

800 120 8000
www.alinma.com
alinmabankSA

مصرف الإنماء
alinma bank
إنماء لنا

محتويات العرض

أبـــرز الإشـــكالات الشـــرعية فـــي الصكوك

الصـــــــــعوبات والمعوقات

المنهج المتبع

كافة الحقوق محفوظة
© 2016 Alinma Bank

مصرف الإنماء
alinma bank

مقدمة

تعد الصكوك من أهم مصادر التمويل المعول عليها في جمع السيولة والتخفيف من حدة المخاطر وإكساب السوق المالية درجة من النمو والاستقرار، إضافة إلى كونها أداة مهمة من أدوات إدارة السيولة.
انطلاقاً من هذه الأهمية فقد سارعت العديد من المؤسسات المالية إلى دراسة الصكوك وإعداد الهياكل والضوابط الشرعية لها، وقد درست الهيئة الشرعية العديد من الصكوك ووقفت على بعض الإشكالات الشرعية الواردة فيها ومن أبرزها:

كافة الحقوق محفوظة
© 2016 Alinma Bank

أبرز الإشكالات الشرعية الواردة في الصكوك:

يمكن تصنيف أبرز الإشكالات التي وقفت عليها أمانة الهيئة الشرعية أثناء دراستها للصكوك إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: الإشكالات الشرعية الواردة على صكوك الإجارة:

م	الإشكال	التوضيح
1	عدم تحقق الملكية.	حيث يتم سلب جميع مقتضيات الملكية، فلا يكون لحملة الصكوك أي حق في التصرف في الأصول مطلقا، وليس عليهم أي تبعة من تبعات الملكية من ضمان الهلاك الكلي والتلف، وعجز شركات التأمين عن التعويض.
2	تحميل الوكيل أو المقاول الضمان تبعة هلاك الأصول.	حيث يتم تضمين وكيل التنفيذ والصيانة بضمان الأصول، ولو لم يتعد أو يفرط، ويزيد الإشكال الشرعي إذا كان الوكيل هو المستأجر نفسه.
3	استحقاق المؤجر للأجرة مطلقا.	بالتزام المستأجر (في حال كونه شريكا للمؤجر في محل الإجارة) بشراء حصة شريكه بالقيمة الإسمية كما في حالات الإخلال التي لم يتسبب بها.
4	شبهة العينة.	وذلك بشراء محل إجارة قائم ومكتمل، وإعادة إجارته لبائعه مع التمليك اللاحق دون مضي مدة تتغير فيها العين.

كافة الحقوق محفوظة
© 2016 Alinma Bank

أبرز الإشكالات الشرعية الواردة في الصكوك:

القسم الثاني: الإشكالات الشرعية الواردة على صكوك الهياكل المركبة، وأبرزها: الجمع بين المرابحات والمنافع أو المرابحات والمضاربة:

م	الإشكال	التوضيح
1	قصد تداول الدين ابتداء.	حيث إن جزءا من محل الصكوك هو ثمن مرابحة يصل لنسبة 49% أنشئ ابتداء ليكون مكونا للصك وليس دينا متولدا من نشاط استثماري مستمر.
2	صورية المضاربة أو تملك المنافع وعدم وجود أثر لها.	حيث يكون العائد من الصكوك محدد سلفا بغض النظر عما يطرأ على المضاربة أو المنافع وعلى إيراداتها مما يعني عدم وجود أثر لها وإنما جيء بها لتضم إلى الديون من أجل إجازة التداول.
3	عينة المنافع بالتعهد بشرائها في نهاية المدة.	حيث يلتزم المصدر لحملة الصكوك عند إطفاء الصكوك في نهاية مدتها برد رأس المال كاملاً (إعادة شراء المنافع 51%) رغم استهلاك المنافع في المدة الماضية.
4	ضمان رأس المال والعائد.	حيث يضمن طرف مالك للمصدر أو تابع له لحملة الصكوك -رؤوس أموالهم مع العوائد.
5	ضمان العائد على المضاربة أو المنافع.	حيث جعلت نسبة ربح المرابحة مرتفعة عما جرت به عادة السوق وذلك بهدف تغطية رأس المال والعوائد لمدة الصك. وما زاد عن نسبة التوزيعات يستحقه المصدر. وبهذا تكون العوائد مضمونة دائما بدون النظر في تشغيل المنافع أو المضاربة.

كافة الحقوق محفوظة
© 2016 Alinma Bank

أبرز الإشكالات الشرعية الواردة في الصكوك:

القسم الثالث: الإشكالات الشرعية الواردة على صكوك المضاربة:

م	الإشكال	التوضيح
1	عدم تحديد محل المضاربة أو كونه ليس محلا للمضاربة.	جاء في تعريف أصول الصكوك في أحد إصدارات صكوك المضاربة ما يأتي: "تعني: أصول المضاربة: مصلحة غير مجزأة في أعمال المصدر المستقبلية والحالية والتي تتضمن فيما تتضمن: الحق في المشاركة في التوزيع والأرباح وأي دفعات أخرى يتم تنفيذها من خلال أي جهة فرعية لصالح المصدر باستثناء أي أسهم أو حصص متعلقة بشركات تابعة"
2	تضمين المضارب بدون التعدي والتفريط.	وذلك بضمان الربح مطلقاً بغض النظر عن الربح والخسارة الفعلية. ومنه التزام المصدر بتقديم قرض لاستيفاء مبلغ التوزيعات الدورية.
3	ضمان الاسترداد بالقيمة الاسمية.	مثال: «يجب استرداد صكوك المضاربة بمبلغ الاسترداد في تاريخ التوزيع الدوري الذي يوافق أو يكون أقرب إلى تاريخ الانتهاء ويحصل كل من حملة الصكوك على حصته بالتناسب من مبلغ الاسترداد".
4	اشتراط الاقتراض وتمكن المصدر من التحكم في مال حساب التجميع.	حيث ورد في أحد إصدارات صكوك المضاربة أنه: يحق للمصدر الاقتراض من الحساب التجميعي قرضا حسنا، بما يعني معاملته معاملة ماله وليس مال وعاء المضاربة، وفوق ذلك تفرض عليه غرامة تأخير عند تأخره في سداد القرض.

كافة الحقوق محفوظة
© 2016 Alinma Bank

أبرز الإشكالات الشرعية الواردة في الصكوك:

القسم الرابع: الإشكالات الشرعية الواردة على صكوك الحقوق المعنوية:

م	الإشكال	التوضيح
1	عدم معلومية الحق المعنوي.	وهذا يرد عليه جهالة في المبيع، وهذا ما جاء في أحد الصكوك، حيث تم اشتراط عدم الاطلاع على اتفاقيات الحق المعنوي.
2	عدم استقلال الحق المعنوي.	وهذا يرد عليه عدم القدرة على التصرف في المبيع.
3	إعادة شراء الحق المعنوي من بائعه.	وهذا يرد عليه شبهة بيع العينة.
4	سلب حقوق حملة الصكوك.	بموجب الاستثناءات الواردة في الاتفاقيات التي تقيد تصرفات حملة الصكوك وعدم أحقيتهم في شيء منها إلا من عائد الصكوك.
5	الشراء بالقيمة الاسمية.	وهذا يرد عليه ضمان رأس المال.

كافة الحقوق محفوظة
© 2016 Alinma Bank

أبرز الإشكالات الشرعية الواردة في الصكوك:

القسم الخامس: الإشكالات العامة:

م	الإشكال
1	مخالفة الوثائق للهيكل المجاز، وعدم الالتزام بما تضمنه الهيكل أو القرار الشرعي من ضوابط شرعية.
2	النص على أن الاتفاقيات العامة التقليدية تسود على وثائق الصكوك (في التمويلات المشتركة).
3	عدم الفصل بين أصول التمويل التقليدي والتمويل بالصيغ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
4	التعديل اللاحق على الوثائق المجازة من الهيئة الشرعية.
5	النص على أن المرجعية القضائية وتسوية المنازعات تكون إلى القوانين الوضعية.
6	النص على غرامات التأخير، وما يماثلها ويشمل ذلك أي التزامات مالية على المصدر نتيجة تأخره في سداد التزاماته المالية أيا كان نوع الصك؛ سواء استحقت للدائن أو صرفت في وجوه الخير.

كافة الحقوق محفوظة
© 2016 Alinma Bank

مصرف الإنماء
alinma bank

الصعوبات والمعوقات:

هناك بعض الإشكالات والصعوبات الإدارية والإجرائية التي عرضت لأمانة الهيئة الشرعية أثناء دراستها للصكوك، وهي على النحو الآتي:

م	المعوقات
1	صعوبة الحصول على جميع الوثائق المنظمة للصكوك. وعدم وصولها إلى أمانة الهيئة الشرعية بوقت كاف يمكّنها من المراجعة والدراسة.
2	عدم إعداد الوثائق باللغة العربية خصوصا في الصكوك المحلية.
3	إسناد هيكلة الصكوك وإعداد وثائقها لغير المختصين الشرعيين، ما يترتب عليه صعوبة العمل على تعديل الإشكالات الشرعية.
4	ضعف الاستجابة من قبل الجهات التي تعمل على إصدار الصك في التواصل مع أمانة الهيئة الشرعية، وتقديم وثائق صكوك نهائية غير قابلة للتعديل ليكون الموقف هو القبول أو الرفض.
5	مخالفة الوثائق لما صدر في الفتوى الشرعية للصك، ولعل من أسباب ذلك اختصار الفتوى بالهيكل العام للصك وعدم اشتمالها على أبرز الضوابط الشرعية الواجب مراعاتها.
6	تركز أغلب الإصدارات في جهات محدودة جداً ما ترتب عليه تكرار الإشكالات الشرعية والبطء في التطوير والابتكار.

كافة الحقوق محفوظة
© 2016 Alinma Bank

المنهج المتبع:

م	سعينا في أمانة الهيئة الشرعية بتوجيه من مقام الهيئة الشرعية إلى الآتي:
1	المشاركة المبكرة للفريق (الفني - الشرعي) في حضور الاجتماعات اللازمة لتكوين الفكرة وصياغة الوثائق ومتابعة الأعمال مع الفريق التجاري والفريق القانوني.
2	الاطلاع على جميع الوثائق المنظمة للصكوك، وعدم الاكتفاء بالاطلاع على الهيكل أو نشرة الإصدار.
3	التواصل مع أعضاء الهيئات الأخرى التي عرضت عليها الصكوك أو غيرها؛ للاستئناس برأيهم الشرعي فيما تضمنته الصكوك من مسائل.
4	النص في قرار الهيئة الشرعية على أن الرأي الشرعي بني على ما اطلعت عليه الهيئة من الوثائق والاتفاقيات (وينص عليها) وأنه لا يسري على أي تعديلات لاحقة.
5	التأكيد على أن قرار الهيئة الشرعية مقتصر على بيان الحكم الشرعي للصكوك، ولا يقصد به التوصية بالاستثمار، وتتحمل كل جهات ذات علاقة مراعاة ما تتحقق به مصلحتها من حيث الحقوق والالتزامات التي ترتبها تلك الصكوك على أطرافها مما ليس له علاقة بالجانب الشرعي، وأن كل طرف من الأطراف المشاركة في الصكوك يتحمل مسؤولية الاستمرار بالتوافق الشرعي وفق قرار الهيئة.
6	التأكيد عند إجازة هيكل الصكوك على أن الرأي النهائي للهيئة يتوقف على النظر في الوثائق المنظمة له، وعدم إعطاء موافقة مطلقة للهياكل دون ربطها بالوثائق.
7	إيجاد آلية لمتابعة التنفيذ، والتحقق من تطبيق الضوابط الواردة في قرار الهيئة الشرعية (تحقق ضوابط المضاربة/ ملكية الأصول/ إجراءات المرابحة). ولا زال هذا العمل قيد التطوير من قبل إدارة الرقابة الشرعية.

كافة الحقوق محفوظة
© 2016 Alinma Bank

شكراً لكم

كافة الحقوق محفوظة
© 2016 Alinma Bank

مصرف الإنماء
alinma bank
إنماء لنا

800 120 8000
www.alinma.com
alinmabankSA